2025	Vol. 16 .NO.(67)	الصفحة(٧٨٦-٨٠٣)	الاصدار (١٦) ،العدد (٦٧)

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الأكاديمية العلمية

مجلة الدراسات التاريخية والحضارية

Journal of historical & cultural studies

Print - ISSN: 20231116 & Online - ISSN: 88192663

Journal Homepage:

https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/396

موقف فرنسا وبريطانيا من الازمة البولندية ١٩٨٠-١٩٨٣

اسم الباحث/ ة (١): ا.م.د. اشواق سالم ابراهيم
الدرجة العلمية:
التخصص العلمي: تاريخ
مكان العمل: جامعة سامراء /كلية التربية /قسم التاريخ

ملخص البحث عربي:

شهدت بولندا في عام ١٩٨٠ واحدة من اكبر الازمات الاقتصادية والسياسية في تاريخها المعاصر ، عندما تعرض اقتصادها لهزة عنيفة أدى إلى حدوث إضرابات عمالية كبيرة ، وتظاهرات منددة بالواقع الاجتماعي والاقتصادي السيء الذي شهدته البلاد ، وفي ظل سيطرة الحزب الشيوعي البولندي على مقاليد الحكم في بولندا ، فقد استدعى ذلك تدخل الاتحاد السوفييتي في الشؤون السياسية والاقتصادية في بولندا ، الامر الذي دفع الدول الأوربية لمواجهة تلك الازمة كونها شكلت منعطفاً خطيراً في عملية التوازن الذي ترتبت بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ، وكان في مقدمة تلك الدول فرنسا و بريطانيا ، اللتان حرصتا على عدم إثارة غضب الاتحاد السوفيتي، لكنهما كانتا توليان اهتمامًا كبيرًا للتطورات في بولندا، ولا سيما مع ظهور حركة التضامن النقابية التي قادت تلك الإضرابات بوجه النفوذ السوفييتي في بولندا ، وسعت كل من فرنسا وبريطانيا إلى تخفيف حدة التطورات في بولندا عن طريق الرأي العام الذي وقف إلى جانب المطالبات الشعبية والعمالية في بولندا ، وتأسيس عدد من الجمعيات التي تضامنت مع حركة تضامن البولندية ، واستمرت الازمة ثلاث سنوات إلا ان الموقف البريطاني والفرنسي لم يكن بقوة المواقف الامريكية والسوفييتية كونهما القوتين الأعظم في العالم آنذاك ، ولم تتجاوز حد التنديد والشجب بالأحداث الراهنة آنذاك .

الكلمات المفتاحية: الازمة البولندية – الموقف الفرنسي – الموقف البريطاني – حركة تضامن.

Corresponding author:

The position of France and Britain on the Polish crisis ١٩٨٣-١٩٨٠

Name of the researcher (1): A.M.Dr. Ashwaq Salem Ibrahim
Scientific degree:
Scientific specialization: history
Place of work: Samara University / Faculty of Education /
Department of history

Research summary Arabic:

In 1980, Poland experienced one of the largest economic and political crises in its modern history, when its economy was subjected to a violent tremor that led to major labor strikes, and demonstrations denouncing the bad socio-economic reality witnessed by the country, and under the control of the Polish Communist Party at the helm of government in Poland, this necessitated the intervention of the Soviet Union in the political and economic affairs in Poland, which not to provoke the anger of the Union However, they were paying great attention to developments in Poland, especially with the emergence of the trade union Solidarity Movement, which led those strikes in the face of Soviet influence in Poland, and both France and Britain sought to mitigate developments in Poland through public opinion, which sided with the popular and workers ' demands in Poland, and the establishment of a number of associations that were in solidarity with the Polish Solidarity Movement, and the crisis lasted three years, but the British and French position was not as strong as the American and Soviet positions being the two greatest powers in the world at that time, and did not go beyond denouncing and condemning the current events at that time.

Keywords: Polish crisis-French position-British position-Solidarity Movement
Received: الاستلام
Accepted: القبول
Available Online: JUNE / ٢٠٢٥ النشر المباشر- حزيران

Corresponding author:

المقدمة:

ركزت السياسة الخارجية البريطانية تاريخياً على تحقيق توازن القوى في أوروبا، مع التركيز على منع هيمنة أي دولة على القارة، فيما اهتمت فرنسا بتعزيز نفوذها داخل القارة الأوربية وتحديداً الدول الغربية منها بمعزل عن النفوذ الأمريكي ، ووفق ذلك المنظور تعاملت تلك الدول مع الازمة البولندية انسجاماً مع اهداف سياستها الخارجية ، في الوقت الذي شكلت فيه الازمة البولندية التي حدثت بين الاعوام (١٩٨٠ – ١٩٨٣)، تحدياً كبيراً لبريطانيا وفرنسا على حد سواء ، في ظل الهيمنة السوفييتية القوية على المشهد السياسي البولندي ، وسعت كلتا الدولتين إلى استخدام الأدوات السياسية والدبلوماسية لغرض حل تلك الازمة دون حدوث أية مشكلة مع الاتحاد السوفييتي ، تركز هذه الدراسة على استعراض الخطوط العريضة للسياسة الخارجية البريطانية والفرنسية تجاه واحدة من المشكلات المعقدة التي شهدتها القارة الأوربية في بداية عقد الثمانينات ، ولاسيما وانها حدثت في واحدة من أكثر الدول أهمية في وسط أوربا من الناحية الجيوسياسية ، وبيان المواقف الفرنسية والبريطانية تجاه الازمة البولندية ، وعلى هذا الأساس تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور ، تناول المحور الأول جذور الازمة البولندية وتداعيتها على التوازن الأوربي ، فيما تطرق المحور الثاني إلى موقف فرنسا من الازمة البولندية بين الاعوام ١٩٨٠-١٩٨٣ ، وسلط المحور الثالث الضوء على موقف بريطانيا من الازمة البولندية في المدة نفسها.

أولاً : جذور الأزمة البولندية وتداعيتها على التوازن الأوربي.

أثارت الأزمة البولندية والأحداث التي وقعت في منتصف عام ١٩٨٠ اهتمامًا وقلقًا واسعَي النطاق في القارة الأوربية ، واثناء تتبع تاريخ بولندا المعاصر نجد ان تلك البلاد عانت من أزمات كثيرة ، فقد توقفت بولندا عن كونها دولة مستقلة بعد ان اعيد تقسيمها في القرن الثامن عشر، ثم عادت للظهور على خريطة أوربا بعد تسوية باريس للسلام في عامي ١٩١٩ و١٩٢٠ ، ومنذ ذلك الوقت ، كانت بولندا عُدت حجر الأساس في التاريخ الأوربي، وحجر الأساس في العلاقات بين الشرق والغرب، ثم خرجت بولندا من الحرب العالمية الثانية(١٩٣٩-١٩٤٥) كأكثر الدول تضررًا، ففي البداية، احتلتها ألمانيا النازية والاتحاد السوفيتي، ثم احتلتها ألمانيا بالكامل ، وفرّ العديد من القادة السياسيين البولنديين من بولندا عام ١٩٣٩، وأقاموا حكومة في المنفى في فرنسا، ثم بريطانيا بعد عام ١٩٤٠[١].

عندما دفعت القوات السوفييتية الجيش الألماني غربًا، أصبحت بولندا مرة أخرى ساحة معركة للقوتين العظميين آنذاك ، وخضعت على الأقل لمدة من الوقت للاحتلال السوفيتي ، ومنذ أواخر الأربعينيات ، ظلت بولندا نقطة محورية للعلاقات بين شرق وغرب أوربا، وفي الخمسينيات أصبحت

Corresponding author:

نواة لدول حلف وارسو[٢](Warsaw) ، الذي عُد المحور الرئيسي لأوربا الشرقية السوفيتية، وهو نظير لمنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)[٣]"NATO" ،وعضو في مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة (CMEA، المعروف أيضًا باسم الكوميكون)[٤].

كانت بولندا بحلول نهاية عام ١٩٤٨ في قبضة النظام الشيوعي وتحت السيطرة السوفيتية ، ومثل معظم جيرانها الأوربيين، أُجبرت بولندا على تبني النظام السوفيتي واتباع النموذج الشيوعي الذي حكم بولندا الشيوعية ، وأصبحت البلاد "سوفيتة" اثناء السنوات ١٩٤٨-١٩٥٦ ، ومع هيمنة الحرب الباردة بشكل متزايد على العلاقات الدولية، طالب الاتحاد السوفيتي بمزيد من التبعية من حلفائه في أوربا الشرقية، ولم تُحرم بولندا من الحق في اتخاذ قرارات مستقلة فحسب، حتى في الشؤون الداخلية، بل عانت أيضًا من الإهانة لوجود مارشال سوفيتي، وهو كونستانتين روكوسوفسكي" Konstanty Rokossowski "(١٨٩٦ – ١٩٦٨) ،كان وزيرًا للدفاع وقائدًا أعلى للجيش الشعبي البولندي [٥].

شغل الضباط السوفييت مناصب عليا في القوات المسلحة البولندية، وشغل المسؤولون السوفييت مناصب عليا في الحكومة البولندية ، ولا سيما في الأجهزة الأمنية ، ومع ذلك، قامت بولندا تدريجيًا بتكييف علاقاتها داخل العالم الشيوعي وخارجه بشكل متزايد مع القالب السوفيتي، وعلى الرغم من تحذيرات الاتحاد السوفيتي، أبرم الزعيم البولندي فلاديسلاف غومولكا "Wladyslaw Gomulka " (١٩٠٥ – ١٩٨٢) صفقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، التي قدمت ٥٢.٩ مليون دولار كمساعدات غذائية بين الاعوام ١٩٥٧ و١٩٦٣، لكنه تبنى لاحقًا موقفًا متشددًا تجاه واشنطن ، وكان آخر عمل مهم له هو توقيع معاهدة في عام ١٩٧٠ مع جمهورية ألمانيا الاتحادية، والتي اعترفت بالحدود البولندية بعد الحرب وفتحت العلاقات الدبلوماسية والتجارية بين البلدين[٦].

ومع ذلك، فإن الإصلاح الاقتصادي الحقيقي الذي تم العمل به منذ عام ١٩٥٧ لم يحدث أبدًا في العقدين التاليين، وأعاقت أزمة الطاقة العالمية عام ١٩٧٣ النمو الاقتصادي في بولندا ، وحاولت بولندا التغلب على المشاكل الاقتصادية من خلال اتباع مسار "الديمقراطية" ، وكان ينبغي على الاتحاد السوفيتي أن ينظر إلى تطور الدولة والمجتمع البولندي على أنه معادٍ لمعتقداته الأيديولوجية ، وعُدت النقابات العمالية المستقلة والمجتمع التعددي مناقضين للعقيدة السوفيتية ، كما أن إعادة تنظيم الاقتصاد البولندي المحتملة بقرارات لم تعد خاضعة لسيطرة الحزب كانت مخالفة للعقيدة السوفيتية أيضًا، وعلى حد قول السكرتير العام للحزب الشيوعي السوفيتي ليونيد بريجنيف"Leonid Brezhnev " (١٩٠٦ – ١٩٨٢):

"الشؤون الداخلية المعقولة هي من شأنكم طالما أنكم تأخذون التزاماتكم الاقتصادية تجاه الاشتراكية على محمل الجد أكثر مما كانت عليه في سبعينيات القرن الماضي وتساعدوننا على تعزيز تكامل الكوميكون"[٧].

Corresponding author:

عانت بولندا منذ بداية عام ١٩٨٠ صعوبات اقتصادية قاسية، وهاجر الآلاف من البولنديين إلى مختلف الدول الأوربية، مما كان حافزًا لتأسيس أول نقابة عمالية مناهضة للشيوعية في الكتلة الشرقية، والتي عرفت بالتضامن ، واثر ذلك أقيل الأمين العام لحزب العمال البولندي الموحد الحاكم إدوارد جيريك" Edward Gierek" (١٩١٣ – ٢٠٠١) من منصبه ، الذي سمح للنقابة العمالية بالظهور بموجب اتفاقية غدانسك[٨] "Gdansk" في ٣١ آب ١٩٨٠ ، بعد أقل من شهر تحت ضغط من الاتحاد السوفييتي، ووضع تحت الإقامة الجبرية، شكلت تلك الاتفاقية نقطة تحول في تاريخ بولندا بعد الحرب، وأصبحت في النهاية مقدمة لسلسلة كاملة من الأحداث في بولندا [٩].

كانت سياسات بولندا التي اتسمت ببعض الليبرالية بالفعل تجاه المعارضة مقلقة للمتشددين في الاتحاد السوفييتي ، فقد خشي الأخير من نبذ البولنديين للشيوعية والتحالف بأنفسهم مع الكتلة الغربية، وكان السوفييت غير مرتاحين على وجه الخصوص لأن رحيل أكثر دول الكتلة الشرقية اكتظاظًا بالسكان من مجلس التعاون الاقتصادي سيتسبب في مزيد من المشاكل المالية والاقتصادية التي قد تجهز على الحكم الشيوعي في وسط أوربا الشرقية، وبعد سلسلة من الإضرابات والاحتجاجات من قبل موظفي المناطق الصناعية الرئيسية، كانت بولندا تتجه مباشرة نحو الإفلاس[١٠].

تصاعدت الاضطرابات والمظاهرات في وارسو والمدن الرئيسة في بولندا اثر الازمة الاقتصادية ، واثر ذلك أعلن الامين العام لحزب العمال البولندي فويتشخ ياروزلسكي (١٩٢٣ – ٢٠١٣) في ١٣ كانون الأول ١٩٨١، فرض الأحكام العرفية في خطاب متلفز، عقب تصويت مجلس الدولة الذي أذن رسميًا بفرضه ، وتم تشكيل المجلس العسكري غير الدستوري ، لحكم بولندا خلال ذلك الوقت ، تم نشر جيش الشعب البولندي ، وميليشيا المواطنين (MO)، ووحدات شبه عسكرية خاصة من الاحتياطيات الآلية لميليشيا المواطنين (ZOMO)، والدبابات في الشوارع لإحباط المتظاهرين، وبدء دوريات منتظمة، والسيطرة على المؤسسات الاستراتيجية، وفرض حظر التجول ،كما تم حظر السفر بين المدن بدون تصريح، وتفاقم نقص الغذاء، وفُرضت الرقابة على جميع وسائل الإعلام والمراسلات ،وتنصت جهاز الأمن على الهواتف في الأكشاك العامة ومؤسسات الدولة، وتم سجن آلاف من نشطاء المعارضة دون محاكمة[١١].

اعلن الرئيس الأمريكي رونالد ريغان"Ronald Reagan" (١٩١١ – ٢٠٠٤) في عام ١٩٨٢ على فرض عقوبات اقتصادية على بولندا والاتحاد السوفييتي ، مما أدى إلى تدهور اقتصاد بولندا بشكل أكثر من قبل ،وكانت الدول الاوربية مستائة من تلك العقوبات [١٢].

أعلنت الولايات المتحدة الامريكية أنها لن ترفع العقوبات ما لم تقتنع باستيفاء شروطها، تم رفع الأحكام العرفية في تموز ١٩٨٣ أخيرًا تم تحديد أهداف إنهاء الأحكام العرفية، وإصدار عفو عن السجناء السياسيين والسماح باستئناف الحوار بين الحكومة والمعارضة على وجه التحديد ، فإن معظم التدابير

Corresponding author:

المتخذة بموجب الأحكام العرفية قد تم إدخالها في التشريعات البولندية، وبالتالي فإن رفع الأحكام العرفية لم يكن له تأثير كبير على الظروف في بولندا، في تشرين الثاني ١٩٨٣، كان الجنرال ياروزلسكي لا يزال يهدد بمحاكمة أبرز ١١ سجينًا من التضامن بتهمة الخيانة، ثم تم بعدها رفع العقوبات بشكل تدريجي ،على الرغم من عدم اتخاذ قرار صريح وشامل على المستوى الأوربي [١٣].

ثانياً : الموقف الفرنسي من الازمة البولندية ١٩٨٠-١٩٨٣

اهتمت الحكومة الفرنسية بالوضع في بولندا منذ بداية الازمة ، فقد وصفت الصحف الفرنسية بان ما حدث في بولندا مأساة لا توصف ، وان مواطنوها في حالة من الكرب وبلا أمل سياسي؛ وان السياسيين البولنديين محاصرون وغير قادرين على أي شيء سوى القمع، وتوقع الفرنسيون بان الكارثة تلوح في الأفق ، وإن استجابة إدارة الرئيس الامريكي ريغان غير الفعالة للأزمة لم تزد الأمر إلا سوءًا ، كما انتقدت الحكومة الفرنسية سياسات الإدارة الامريكية ، كونها أبعدت حلفاء واشنطن في أوربا الغربية عن محور الاحداث دون تخفيف محنة بولندا ، واقتصرت المواجهة بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفييتي[١٤].

كانت العلاقات التجارية والاقتصادية كوسيلة للحفاظ على السلام والاستقرار في بولندا كما كتبها الرئيس الفرنسي فاليري جيسكار ديستان"Valéry Giscard d'Estaing"(١٩٢٦-٢٠٢٠) في مذكراته، وأكد فيها بشكل خاص على أهمية علاقاته الجيدة مع الأمين العام البولندي إدوارد جيريك، وهي صداقة شخصية تعززت بلا شك من خلال حقيقة أن جيريك، كابن لمهاجرين بولنديين، قد أمضى طفولته في شمال فرنسا وتلقى معظم تعليمه باللغة الفرنسية[١٥].

بُذلت محاولات بمبادرة من بولندا لتحسين الوضع، لكنها باءت بالفشل ، وشملت تلك المحاولات اجتماعًا في وارسو بين الأمين العام للحزب الشيوعي السوفيتي ليونيد بريجنيف والرئيس الفرنسي جيسكار، في وارسو في كانون الأول ١٩٨٠ ، ودارت المناقشات بشأن خفض القوات العسكرية والتسليح في أوربا الوسطى ، وقد أدى تفوق القضايا الاقتصادية على السياسية إلى تضييق هامش المناورة أمام بولندا في السياسة الخارجية بشكل جذري ، ركز الدبلوماسيون البولنديون بشكل متزايد على محاولات الحصول على المزيد من القروض والعقود من فرنسا او غيرها من الدول الغربية ، مما وضع وزارة الخارجية البولندية في دور المتوسل الذي يسعى جاهدًا للحصول على مساعدة مالية، وحد بشكل واضح من قدرتها على تحقيق أهدافها السياسية[١٦].

في ذلك الصدد أعلنت فرنسا بأن تقديم المساعدة المالية التي طلبتها الحكومة البولندية لغرض التخلص من الازمة الاقتصادية الخانقة التي عاشتها البلاد ، لن يكون ممكنا إلا بشرط عدم استخدام القوة هناك (أي

Corresponding author:

في بولندا)، سواء من الخارج أو من الداخل ، وقد تحدث جميع كبار الساسة في أوربا الغربية تقريبا عن ذلك ، وقد تم التأكيد على أن حل مشاكل بولندا من خلال استخدام القوة من شأنه أن يؤدي إلى انهيار مؤكد لعملية الأمن والتعاون في أوربا، مما يؤدي إلى سباق تسلح جديد ، وعلى ذلك الأساس ، تم التركيز على الاهتمام برؤية حركة التضامن تعزز دورها في النظام الاجتماعي والسياسي في بولندا ، ويشير الاهتمام الفرنسي بالأزمة البولندية للحفاظ على الاتجاه الذي سارت به الدول الغربية ، للتغيير الذي حدث في بولندا، وأيضًا لأنه في رأي فرنسا سيكون لذلك أهمية كبيرة فيما يتعلق بالدول الأخرى في المجتمع الاشتراكي[١٧].

استاءت الحكومة السوفييتية من التساهل الحكومي البولندي وعدم استخدام الإجراءات القمعية اللازمة لأنهاء الاضطرابات في بولندا ، وفي ١٨ تشرين الأول ١٩٨١، أجبر حزب العمال البولندي الموحد على فرض الأحكام العرفية، لكنه طالب بدعم قراره بوعد بالتدخل العسكري من قبل حلف وارسو إذا فشل في السيطرة على الوضع، وفي ٢٩ تشرين الأول ١٩٨١ ، نوقشت مطالب الحكومة البولندية في جلسة للمكتب السياسي السوفيتي ، وتم الإجماع على عدم إرسال أي قوات سوفيتية إلى بولندا [١٨].

كان الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران " François Mitterrand"(١٩١٩-١٩٩٦) من بين القادة الغربيين الذين أدانوا بشدة الأحكام العرفية في بولندا، عزز الانطباع برد فعل فرنسي قوي وسلبي على الأحكام العرفية من خلال عدد الفرنسيين الذين نزلوا إلى الشوارع للاحتجاج ضد إلغاء الحريات المدنية في بولندا، كان الموقف الفرنسي يتمثل في الالتزام بالاتفاقيات الاقتصادية القائمة مع بولندا، ولكن رفض التفاوض على عقود تجارية جديدة، وكذلك وقف مفاوضات الديون مع بولندا، لا يوجد ما يشير إلى أن الحكومة الفرنسية في أي وقت فكرت في فرض عقوبات اقتصادية ضد الاتحاد السوفيتي أو بولندا رداً على الأحكام العرفية[١٩].

ان سياسة ميتران بعد الأحكام العرفية كانت مستوحاة من الاهتمام بتوازن القوى في أوربا، وكان قلقاً بشأن التأثير الذي قد تحدثه الأحداث في بولندا على علاقات فرنسا مع ألمانيا الغربية ،واهتمامًا بالاستقلال المستمر ليس فقط للسياسة الخارجية الفرنسية، ولكن أيضًا للسياسة الاقتصادية الداخلية الفرنسية، وبذلك كان موقف الحكومة الفرنسية من الأحكام العرفية أقل ارتباطًا برأي محدد حول بولندا، وأكثر ارتباطًا بالقلق بشأن عواقب الأحداث في بولندا على فرنسا[٢٠].

في ظل تلك التطورات ، تأسست منظمة جديدة تُدعى في فرنسا اطلق عليها "تضامن فرنسا-بولندا"، في اب ١٩٨١ ، كان هدفها الرئيسي هو تقديم المساعدة والتعاون مع نقابة التضامن البولندية ، على المدى البعيد، وسعت المنظمة إلى إنشاء عدد من الفروع الإقليمية والقطاعية المُكلَّفة ببناء علاقات تعاونية مع منظمات بولندية ، كما أُسِّست منظمة أخرى تُدعى "التضامن من أجل التضامن" في فرنسا في حزيران ١٩٨١ ، كانت أهدافها ومهامها القانونية هي نفسها أهداف ومهام المنظمة المذكورة، سعت

Corresponding author:

مجتمعات المهاجرين إلى إقامة شراكة مع نقابة التضامن، معتبرة تلك المنظمة الضامن الوحيد (إلى جانب الكنيسة) لوصول المساعدات المقدمة بشكل صحيح إلى بولندا، ثم توزيعها على المؤسسات والأشخاص الأكثر حاجة إليها[٢١].

في الاجتماع السنوي الرابع عشر للجنة وزراء دفاع حلف وارسو، الذي عُقد في موسكو في كانون الثاني ١٩٨٢ ، اقترحت الحكومة البولندية ، نيابةً عن اللجنة، إصدار بيانٍ قويّ يعلن فيه دعم القوات المسلحة لحلف وارسو للسلطات البولندية، بهدف "إسقاط الثورة المضادة" ودحض الادعاءات الفرنسية بأن الجنرال ياروزلسكي لم يكن يحظى بدعم حلفائه[٢٢].

ان التأثيرات المحلية على السياسة بعد الأحكام العرفية، هي المخاوف الاقتصادية للحكومة الفرنسية في أوائل الثمانينيات ،وهناك جانبان أولاً: من منظور اقتصادي، لم يكن من مصلحة فرنسا أن تفعل الكثير بشأن الأحكام العرفية، على الرغم من أن بولندا ليست شريكًا تجاريًا رئيسيًا لفرنسا، إلا أنه لا ينبغي تجاهل أهمية التجارة مع الكتلة السوفيتية لبعض الصناعات الفرنسية، وكذلك لميزان المدفوعات الإجمالي في فرنسا، كان ذلك الحال بشكل خاص في أوائل الثمانينيات، عندما كانت فرنسا تواجه صعوبات متزايدة في ميزان المدفوعات وبرنامج الإصلاح الاقتصادي، لا يرتبط الجانب الثاني: ارتباطًا مباشرًا بالأحكام العرفية، ولكنه أصبح مهمًا نتيجة لسياسات الولايات المتحدة الأمريكية بفرض عقوبات ، فإن الغضب الفرنسي من موقف الولايات المتحدة الأمريكية ، بسبب برنامج الرئيس الفرنسي ميتران للإصلاح الاقتصادي، بحلول عام ١٩٨٢، واجه صعوبات خطيرة، وألقي باللوم في التدهور الجذري لميزان المدفوعات الفرنسي جزئيًا على سياسة الولايات المتحدة الأمريكية المتمثلة في الإنفاق المرتفع للميزانية، مما أدى إلى ارتفاع قيمة الدولار[٢٣].

قبل الأوروبيون الغربيون ولاسيما فرنسا بشكل عام الموقف الأمريكي عام ١٩٨٣، من أجل تجنب مواجهة مفتوحة، وتم تأجيل القرارات التي تهدد بالانقسام، ومع ذلك، في الممارسة العملية، بعد رفع الأحكام العرفية، تم رفع العقوبات تدريجياً، على الرغم من عدم اتخاذ قرار صريح وشامل على مستوى التحالف للقيام بذلك، أو لكيفية القيام بذلك[٢٤].

في اجتماع عقد في باريس في ايلول ١٩٨٣ بين ممثلين عن وزارات خارجية أكبر دائني بولندا الغربيين ، تم اتخاذ قرار بإعادة فتح المفاوضات بشأن إعادة جدولة ديون بولندا الرسمية، من الناحية العملية، كان ذلك في الواقع بمثابة تآكل كبير للعقوبات ،وكان من المتوقع أن يؤدي ذلك في نهاية المطاف إلى رفع التجميد عن ائتمانات التصدير الغربية الجديدة ، الا ان لم تعلن الولايات المتحدة الأمريكية سوى أنها لا تعارض إعادة الاتصال مع وارسو بشأن مسألة الديون ، وكانت فرنسا في انتظار أن تقرر الولايات المتحدة الأمريكية ما إذا كانت المفاوضات يمكن أن تفتح بالفعل أخيرًا، تم اتخاذ قرار الولايات

Corresponding author:

المتحدة بالانضمام إلى المحادثات بشأن إعادة جدولة الديون الرسمية لبولندا في ٣ تشرين الثاني ١٩٨٣[٢٥].

ثالثاً : الموقف البريطاني من الازمة البولندية ١٩٨٠-١٩٨٣.

شكلت الازمة البولندية بالنسبة للدول الأوربية ولا سيما بريطانيا أهمية بالغة، فبعد شهر من المشاورات المكثفة مع الحلفاء الأوربيين، وقد كان الشاغل الرئيسي للحكومة البريطانية ، والذي برز بشكل رئيسي على بولندا خلال الثمانية عشر شهرًا الماضية، منذ نشأة حركة "تضامن"، هو خطر التدخل السوفيتي المباشر ، ولا شك أن السوفييت يرغبون في تحييد أوربا الغربية أو استيعابها لو استطاعوا، ولطالما كانت مشكلة الولايات المتحدة الأمريكية هي كيفية الدفاع عنها، نظرًا لقربها الشديد منها[٢٦].

واكب السفير البريطاني في العاصمة وارسو كينيث بريدهام"Kenneth Pridham " التطورات التي شهدتها بولندا ، وحرص على ارسال البرقيات المتتالية إلى وزارة الخارجية البريطانية ، ففي ١٦ تشرين الأول ١٩٨٠ ارسل برقية الى لندن شرح فيها أسباب الازمة وردة فعل الشارع البولندي حيالها ، فقد جاء في رسالته ، تأكيداً على مثالية الشعب البولندي واستقلاليته وروحه التي لا تقهر ، وشدد على " **ان المراقبين للمشهد البولندي آنذاك لم يتوقعوا الازمات التي هزت جمهورية بولندا الشعبية خلال الأشهر القليلة الماضية، لقد واجه الحزب الحاكم والحكومة مشاكل من قبل ، ولكن لم يضطروا من قبل إلى التعامل مع قوة جبارة مثل تلك التي خرجت من أحواض بناء السفن في غدانسك - من العمال والمثقفين والكاثوليك - والتي انتزعت، في شكل نقابة عمالية حرة، من حزب العمال البولندي الموحد، دوره القيادي الذي منحه لنفسه في بولندا الشعبية**"[٢٧].

وأضاف بأنه كان على الحزب أن يواجه ثورة جزء من البروليتاريا ضد ديكتاتورية البروليتاريا الخاصة به ، وبما أن ذلك غير ممكن ، ولا حتى مُتصور في ظل العقيدة الماركسية اللينينية ، فقد اضطر قادة الحزب الجدد إلى محاولة تفسير أن احتجاج العمال لم يكن ضد الاشتراكية، بل ضد "أخطاء الاشتراكية" التي ارتكبتها القيادة السابقة، والتي تعاون معها معظمهم لاحقًا، وان عمال الحزب قرروا بالإجماع بأن مهمتهم الأولى هي إعادة بناء ثقة الحزب في نفسه وثقة الشعب به، ولكن، حتى مع شروع قادة الحزب ونشطائه في تلك المهمة ، استمرت مشاكلهم في التفاقم ، ولا تزال المبادرة تقع بوضوح على عاتق النقابات العمالية الحرة، التي لم تتضح أهداف قادتها النهائية على الإطلاق[٢٨].

واصلت حكومة مارغريت تاتشر"Margaret Thatcher "(١٩٢٥ -٢٠١٣) التأكيد على أهمية الحفاظ على التنسيق الوثيق عبر المحيط الأطلسي خلال الأزمة البولندية ،و على الرغم من تفضيل رئيسة الوزراء تاتشر المعلن لنهج أكثر أيديولوجية للعلاقات بين شرق أوربا وغربها ، والأهمية التي أولتها للحفاظ على علاقات وثيقة مع الولايات المتحدة الأمريكية ، فإن الموقف البريطاني من الأحكام العرفية يقع ضمن فئة "سياسة الاحتواء الأطلسية" بدلاً من سياسة "التحرير"[٢٩].

Corresponding author:

بعث السفير البريطاني كينيث بريدهام رسالة أخرى إلى لندن في ٢٣ شباط ١٩٨١ ، وناقش فيها نوع المساعدة التي من المرجح أن يطلبها البولنديون من بريطانيا، وهي المزيد من ائتمانات التصدير الميسرة، وموافقة البريطانيين إما على إعادة تمويل سداد رأس المال لبريطانيا أو على تمديد مدة سدادها إلى أواخر الثمانينيات، وأضاف " **وقد سبق أن قدمت هذه الرسالة بقوة وثبات إلى وزارة التجارة وإدارة ضمان ائتمانات التصدير الحجج التجارية للموافقة على حزمة ائتمان أكبر وأفضل خلال الأشهر القليلة الماضية، ولن أكرر الحجج هنا، تُضاف إليها الحجج السياسية المذكورة في الفقرات السابقة، علاوة على ذلك، إذا فشلنا الآن في أن نكون قدوة لشركائنا الغربيين بتقديم مساعدة مالية سخية لبولندا، فسنكون قد فقدنا الكثير من مكانتنا كداعمين للشكوى والاحتجاج عندما يتدخل الاتحاد السوفيتي بمساعدته الأخوية، سواءً أكانت مالية بحتة أم ذات طابع أكثر شراً**" [٣٠].

رحبت جميع الدول الغربية، بما في ذلك بريطانيا ورئيسة الوزراء مارغريت تاتشر، بإنشاء نقابة عمالية مستقلة وإمكانية تطوير التعددية السياسية في بولندا، كان هناك اتفاق في إدانة فرض الأحكام العرفية، واحتجاز قيادة التضامن وحل التضامن لاحقًا، لم يكن لدى فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا أي شك في أن فرض الأحكام العرفية كان نتيجة للضغط السوفيتي على القيادة البولندية، في الوقت نفسه، أدركت جميع الدول الغربية أن لديها موارد محدودة متاحة لها لتعزيز ذلك النوع من التغيير [٣١].

اهتمت وسائل الإعلام البريطانية بالأزمة البولندية منذ بدايتها، ونشرت تقارير مكثفة لا حصر لها حول ذلك الموضوع، واثار ظهور حركة التضامن ردود فعل تضامنية عفوية في بريطانيا ، وفي ذلك الصدد أقام مؤتمر نقابات العمال في بريطانيا (TUC) علاقاتٍ وطيدة مع النقابات العمالية الشيوعية الرسمية في أوربا الشرقية ، وأبدى العديد من النقابيين البريطانيين رغبةً كبيرة في العمل على تخفيف التوترات بين الكتل المتنافسة خلال الحرب الباردة، واختلف مدى قبولهم لنظرائهم خلف الستار الحديدي كممثلين حقيقيين للعمال اختلافًا كبيرًا، واعتمد إلى حدٍّ كبير على نظرتهم السياسية، فكلما ازداد تأييدهم للسوفييت، ازدادت احتمالية تفاؤلهم بشأن "الاشتراكية القائمة بالفعل"[٣٢].

حذرت المجموعة البرلمانية البريطانية - البولندية من خلال الإعلان الذي اعتمدته في ١٣ حزيران ١٩٨١ ، والموجه إلى رئيس وزراء الحزب الاشتراكي البولندي، من بين أمور أخرى، على أن أي تدخل عسكري في بولندا لن يشكل عملاً من أعمال التدخل غير المبرر في الشؤون الداخلية للأمة البولندية فحسب، بل سيخلق وضعاً يؤدي إلى زعزعة استقرار أوربا، وتقويض مؤتمر الأمن الأوربي في مدريد، وزيادة خطيرة في التوترات بين حلف شمال الأطلسي وحلف وارسو، مع الأخذ في الاعتبار "حساسية" موقف الاتحاد السوفيتي تجاه أمنه، ومال معظم السياسيين الغربيين، بمن فيهم البريطانيون، إلى احترام

Corresponding author:

المصالح الاستراتيجية للاتحاد السوفيتي والتحالفات الدفاعية التي أبرمها مع جيرانه، بما في ذلك بولندا[٣٣].

اتفقت الأوساط السياسية البريطانية على نطاق واسع مع الرأي الذي أعرب عنه الأمين العام لحلف الناتو جوزيف لونس " Joseph Lons" (١٩٧١-١٩٨٤)، في تشرين الثاني ١٩٨١ ، والذي مفاده أن الغرب لا يستطيع التدخل عسكريًا في بولندا في حال "تدخل عسكري سوفيتي"، وذلك لا يعني أن الغرب قد تخلى عن خططه للتأثير على التطورات في بولندا بوسائل أخرى غير عسكرية، فمنذ اجتماع وزراء دفاع وخارجية حلف الناتو الذي عُقد في بروكسل في كانون الثاني ١٩٨٢ ، ازداد استخدام مصطلحي "التدخل الداخلي" أو "التدخل السوفيتي غير المباشر"، ويُفهم من ذلك أنه استقرار الوضع باستخدام القوى الداخلية، وهو ما يُوصف، بوضع حد لأنشطة القوى المناهضة للاشتراكية، بأنه عودة إلى الأساليب القمعية[٣٤].

ان الفرضية الرئيسية التي طرحتها بريطانيا هي التطوير الحُر للاستقلال الداخلي في بولندا من خلال تنفيذ إصلاحات اقتصادية وسياسية مُستهدفة بشكل مناسب ، ويستلزم ذلك تطوير النظام السياسي البولندي بما يمنحه سمات التعددية السياسية، ولا سيما اثناء منح النقابات العمالية المستقلة دورًا هامًا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وفي الوقت نفسه، اهتمت الحكومة البريطانية بكبح تلك التغييرات من خلال توفير شكل قانوني مناسب لها وترسيخها في الدستور، مما يُجيز تحول النظام السياسي في بولندا[٣٥].

على الرغم من ولائهم التقليدي للولايات المتحدة الأمريكية، كان البريطانيون محرجين مثل الأوربيين الآخرين بشأن رفض الولايات المتحدة الأمريكية التشاور قبل فرض العقوبات على بولندا والاتحاد السوفيتي، وحتى أكثر من ذلك، بشأن فرض الولايات المتحدة لشرط خارج الحدود الإقليمية في صيف عام١٩٨٢ كان انتهاك السيادة البريطانية ضمنيًا في عقوبات خط أنابيب الغاز [٣٦].

تفاقمت الأزمة السياسية في بولندا في ظل الأحكام العرفية التي أعلنتها الحكومة البولندية ، حتى كادت ان تصبح القضية الأكثر إثارة للانقسام التي واجهها حلف شمال الأطلسي آنذاك، وعلى الرغم من اختلافهم فيما بينهم، فإن البريطانيون نظروا إلى الأحداث في بولندا من منظور مختلف تمامًا عما كانت عليه إدارة الرئيس الامريكي ريغان، فقد اضمر البريطانيون انعدام ثقة عميق في العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة الامريكية ضد بولندا ، ولا سيما الاقتصادية منها، كأداة فعالة للضغط الدولي، فقد خسر البريطانيون ٤٠% من تجارتهم التصديرية لصالح موسكو في عام ١٩٨٣ بسبب العقوبات[٣٧].

أبدت الحكومة البريطانية استياؤها من التردد الأوربي الموحد لكيفية التصدي للأزمة البولندية ، ولكن السبب الأكثر أهمية لتباين الآراء في عواصم أوربا وواشنطن بشأن الأزمة البولندية، هو الاختلاف في تقييم أهمية إجراءات التهدئة، فنظرًا لقربهم الشديد من الاتحاد السوفيتي، لطالما وضع الأوربيون ثقتهم

Corresponding author:

في ذلك المفهوم أكثر من الأمريكيين ، فقد رأى العديد من الأوربيين ومن بينهم البريطانيون أن الوفاق هو السبيل الوحيد لتجاوز الحواجز التي فرّقتهم عن القوى الأوربية الأخرى والاتحاد السوفيتي [٣٨].

وجدت الحكومة البريطانية أن الأزمة البولندية لا ينبغي أن تمس الوفاق الأوربي، وقد أدان رئيس اللجنة الاقتصادية والاجتماعية للمجموعة الأوربية بشدة فشل دول السوق الأوربية المشتركة [٣٩](EEC) في الردّ بحزم على فرض الأحكام العرفية في بولندا ، وفي ذلك الشأن أعلنت رئيسة الوزراء مارغريت تاتشر في ١٩ تموز ١٩٨٣ : **"للأسف، لا بد من القول إن ردود فعل الدول الأوربية على أحداث بولندا اتسمت بذرائع مُعدّة بعناية، لقد قيل إن كل ما يلزم لانتصار الشر هو أن يصمت الأخيار، وطالما استمررنا على ذلك النهج، فمن المحتّم أن يستمر قمع حقوق الإنسان، ليس فقط في بولندا، بل في أجزاء أخرى من العالم"**[٤٠].

الخاتمة

توصل البحث إلى استنتاجات مهمة وهي :

١- شكلت الازمة البولندية تحدياً كبيراً للسياسة الخارجية البريطانية والفرنسية لأنها كانت نقطة تحول في تاريخ بولندا المعاصر ، ولكونها مثلت عامل مهم في استقرار العلاقات الغربية مع الكتلة الشرقية التي كانت متوترة بالأساس ، ومع ذلك فلم يكن الموقفين الفرنسي والبريطاني يشكل أهمية كبيرة ، نظراً لتعقيد المشهد السياسي في بولنداً والذي كان مسيطراً عليه من قبل الاتحاد السوفييتي .

٢- اعترفت فرنسا و بريطانيا بأهمية بولندا كعامل استقرار وتوازن سياسي في أوربا، وتبين ذلك من خلال الاهتمام الفرنسي والبريطاني بالأزمة البولندية ، ومواكبة التطورات فضلاً عن موقفهما القوي ضد أي تدخل سوفييتي في بولندا ، ولكن من الناحية الجيوسياسية، فإن الاهتمام بـ "بولندا القوية والمزدهرة" كما عبر عنه السياسيون ، لا يستلزم قبول النظام السياسي البولندي في المجموعة الغربية في حال وافق على الابتعاد من فلك الاتحاد السوفييتي ، بل يستلزم تغيير نظام الحكم في بولندا .

٣- كانت فرنسا وبريطانيا على استعداد للاعتراف بالمصالح الاستراتيجية للاتحاد السوفيتي ومتطلباته الأمنية في أوروبا الشرقية مقابل تخفيف روابطه الأيديولوجية والسياسية مع بولندا والدول الاشتراكية الأخرى ، واتفقت تلك البلدان على ان تحقيق هذا الهدف ، ينبغي تحرير الاقتصاد البولندي من القبضة السوفييتية ، وبشكل عام، إلى تطور النظام الاجتماعي والسياسي البولندي في اتجاه مُواتٍ للغرب ، وفي الوقت نفسه، وبما أنها تخضع لمعيار استعادة قدرة الاقتصاد البولندي على سداد الديون للدائنين الغربيين، فإنها قد تهدد الأولويات الاجتماعية والاقتصادية المفترضة في الإصلاح الاقتصادي.

Corresponding author:

٤- سعت دول أوروبا الغربية ولا سيما فرنسا إلى تحقيق أهدافها السياسية بالتذبذب بين مواصلة سياسة الانفراج والحفاظ على نهج "السياسة الأمريكية الجديدة" الصارم، ويتجلى ذلك، من جملة أمور، في اهتمامها باستقرار الوضع في بولندا ، وهو ما يُشدد عليه في هذا السياق، بالإضافة إلى تأثرها بالضغوط الأمريكية، ومما لا شك فيه، ونظرًا لمصالحها الخاصة (سياسة إعادة التوحيد)، تصدرت فرنسا دول أوروبا الغربية المهتمة بالحفاظ على سياسة الانفراج واستقرار الوضع في بولندا، متقدمة على بريطانيا في هذا الصدد.

الهوامش

(1) Mujtaba Razvi, The Polish Crisis: Great Power Balance and Entente, Islamabad: Pakistan Horizon, Vol. 35, No. 2., 1982,p.59.

(٢) حلف وارسو : او ما عرف بمعاهدة الصداقة والتعاون والمساعدة المتبادلة ، وتأسس في ١٤ ايار ١٩٥٥ أي بعد حلف الشمال الاطلسي بست سنوات وهو ردة فعل سوفيتية مباشرة لحلف الكتلة الغربية حلف الشمال الاطلسي ، وضم الحلف الاتحاد السوفيتي وبولندا ورومانيا وهنغاريا والمانيا الديمقراطية وتشيكوسلوفاكيا وبلغاريا والبانيا .للمزيد ينظر :

ايمان قسطلي وصحرة ناصري ، حلف وارسو وأوربا الشرقية في ظل القطبية الثنائية ،رسالة ماجستير ، جامعة العربي التبسي –تبسة ،كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ،٢٠١٦، ص٥٦.

(٣) حلف الشمال الاطلسي : هي منظمة عسكرية دولية ، تأسست بناءً على معاهدة شمال الأطلسي التي تم التوقيع عليها في واشنطن في ٤ نيسان ١٩٤٩م،من أجل محاصرة المد الشيوعي ،وتكون من ديباجة واربع عشر مادة ، وأعلنت الدول الخمسة العشر المنشأة له الحفاظ على حرية شعوبها وتراثها وحضارتها، وأكد ميثاق الحلف مبدأ الدفاع الجماعي إذ ان أي اعتداء على أي عضو من قبل أطراف خارجية سواء كان في أوربا أو أمريكا الشمالية يعد اعتداءً موجه ضد جميع دول الأعضاء. للمزيد ينظر :

Gregory W. Pedlow , The Evolution of NATO Strategy 1949-1969, NATO International Staff Central Archives , London, 1997.

(4)Jay Heale,Poland, New York, Benchmark Books,Marshall Cavendish,2005,p.24.

(5) Mujtaba Razvi,op.cit.,p.61.

(6) lbid,p.62

(7) lbid,p.62-63.

Corresponding author:

(٨) اتفاقية غدانسك: الاتفاق بين اللجنة الحكومية ولجنة الإضراب المشتركة المبرم في ٣١ اب١٩٨٠ في أحواض بناء السفن في غدانسك ، قدم أعضاء الكنيست ٢١ مطلبًا إلى الحكومة. وكانت النقاط الرئيسية لهذه المطالب هي الحق في حرية النقابات العمالية، المستقلة عن الحزب وأرباب العمل ؛ والحق في الإضراب ؛ واحترام حرية التعبير والطباعة والنشر ؛ والإفراج عن جميع السجناء السياسيين ؛ واستعادة الحقوق السابقة للأشخاص الذين فُصلوا من العمل بعد إضرابات عامي ١٩٧٠ و ١٩٧٦ وللطلاب الذين طُردوا من الجامعات بسبب قناعاتهم ، ويبدو أن الحكومة، من جانبها، ملتزمة بفكرة أن المشكلة يجب حلها سلميا. للمزيد ينظر :

Timothy Garton Ash, The Polish Revolution: Solidarity, Granta Books,

,London, 1991,pp.29-30.

(9) Dennis MacShane ,Solidarity Poland's Independent Trade Union

Spokesman Publisher, Nottingham, 1980,pp.47-48.

(10) The USSR and Poland ,the West", Background Paper, House of Commons Library, 5 December 1980, p. 10.

(11) Neal Ascherson ,The Polish August, The Self-Limiting Revolution ,Viking Press ,New York ,1982 ,pp.32-44.

(١٢) وشملت العقوبات التي أعلنها ريغان تعليق تأمين ائتمان التصدير لبنك التصدير والاستيراد الأمريكي ؛ وحظر الطائرات البولندية من الهبوط في الولايات المتحدة ؛ وتعليق تخصيص الصيد للصيادين البولنديين في المياه الأمريكية، تقيد ترخيص تصدير التكنولوجيا العالية إلى بولندا وطلب من حلفاء الولايات المتحدة تقييد مبيعات سلع التكنولوجيا المتقدمة إلى بولندا ،فضلاً عن العقوبات على الاتحاد السوفيتي . للمزيد ينظر :

Helene Sjursen ,Western Policy-Making in the Polish Crisis (1980-83),Thesis, University of London ,The London School of Economics and Political Science,1997,P.308.،

(١٣) لم يوافق مجلس النواب على العفو عن "جميع" السجناء تقريبًا، بما في ذلك ٦٥٢ سجينًا سياسيًا، ولم يبدأ موقف الولايات المتحدة الامريكية في التغير إلا في خريف عام ١٩٨٤، تم الإعلان عن العفو السياسي في بولندا في اب ١٩٨٤، عندما تم إطلاق سراح ٦٥٢ سجينًا سياسيًا، و تم رفع تعليق التبادلات العلمية بين بولندا والولايات المتحدة الأمريكية، ورفع الحظر المفروض على حقوق الهبوط للرحلات المجدولة بانتظام من قبل شركة الطيران البولندية، ولم ترفع الولايات المتحدة الأمريكية العقوبات المتبقية ضد بولندا إلا في ١٩ شباط ١٩٨٧. للمزيد ينظر : lbid,pp.340-349.

Corresponding author:

(14) Pierre Hassner, "The shifting foundation", Foreign Policy , no. 48, Fall, 1982, pp. 19-20

(١٥) كما كان جيريك هو الذي عمل كوسيط في اجتماع جيسكار الذي تعرض لانتقادات شديدة مع الامين العام للحزب الشيوعي السوفيتي ليونيد بريجنيف في وارسو في ربيع عام ١٩٨٠، والذي حدث على ما يبدو في محاولة للوساطة في الصراع على أفغانستان. للمزيد ينظر :

Regelsberger and Wolfgang Wessels , European Political Cooperation in the 1980, a Common Foreign Policy, for Western EuroMpe, Nijhoff, London, 1988, p.134.

(16) Piotr Długołęcki , The Polish Crisis 1980–1982 from the Western Perspective , Polski Instytut Spraw Międzynarodowych, Warszawa ,2022

,p.xlx.

(17) Richard Portes , The Polish Crisis, Western Economic Policy Options,Royal Institute of International Affairs،London,1982,p.44.

(18) Vojtech Mastny ,The Soviet Non-Invasion of Poland in 1980-1981 and the End of the Cold War, Europe-Asia Studies ,Washington ,1999 ,pp.192-193.

(19) Helene Sjursen ,op.cit.,p.384.

(20) Bruno Racine, "La France et les FNI" , Politigue Etrangere ,France, no. 1, .1988,pp. 79-91.

(21) Piotr Długołęcki , op.cit.,p.152.

(22) Vojtech Mastny, op.cit.,p.194.

(٢٣) اشتبك الرئيس الفرنسي ميتران والرئيس الامريكي ريغان علانية في قمة فرساي عام ١٩٨٢، كان ذلك بعد محاولة فاشلة لجلب قضية صنع السياسة الاقتصادية إلى حل وسط بما في ذلك التجارة بين شرق أوربا وغربها ، والعقوبات على بولندا. للمزيد ينظر:

Helene Sjursen ,op.cit.,p.392.

(24) International Herald Tribune ,France ,29.6.1983.

(25) Financial Times, London, 3 November 1983.

(26) Timothy Garton Ash , , op.cit.,1990,p.72

Corresponding author:

(27) Piotr Długołęcki , op.cit.,p.70.

(28) lbid,pp.70-71.

(29) Peter Byrd, British Foreign Policy under Thatcher, New York, St. Martin's Press, 1988,p.60.

(30) Piotr Długołęcki , op.cit.,pp.72-73.

(31) Helene Sjursen ,op.cit.,p.441.

(32) Idesbald Goddeeris , Solidarity with Solidarity Western European Trade Unions and the Polish Crisis, 1980–1982, Lexington Books, Maryland,2010,p.160.

(33) Richard Portes ,op.cit.,p.131.

(34) lbid,p.133.

(35) Timothy Garton Ash, op.cit.,p.79.

(36) Helene Sjursen ,op.cit.,p.425.

(37) Mujtaba Razvi,op.cit.,p.68.

(38) Christopher Hill, "Reagan and Thatcher, The Sentimental Alliance", World Outlook، Dartmouth College, Winter 1986, pp. 17-18.

(٣٩) السوق الأوربية المشتركة : أنشئ السوق بموجب معاهدة روما التي تم التوقيع عليها عام ١٩٥٧ م ، وبدأ تنفيذها منذ عام ١٩٥٨ م ، من قبل ست دول أوربية هي فرنسا وألمانيا الاتحادية، وايطاليا وهولندا وبلجيكا ولوكسمبورغ ، كما تم قبول عضوية بريطانيا في السوق بعد مفاوضات استمرت حتى نهاية عام ١٩٧٣م ، تم اختيار بروكسل عاصمة بلجيكا مركز لتلك المؤسسة. للمزيد ينظر : بان ثامر ابراهيم، السوق الأوربية المشتركة ١٩٤٩ - ١٩٦٤ ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية التربية للبنات ، ٢٠٠٦، ص٩٢-٩٧.

(40) Mujtaba Razvi,op.cit.,p.69.

Corresponding author:

المصادر

1- Mujtaba Razvi, The Polish Crisis: Great Power Balance and Entente, Islamabad: Pakistan Horizon, Vol. 35, No. 2., 1982.

2- Iman Qastali and Sahra Nasri, The Warsaw Pact and Eastern Europe in the Shadow of Bipolarity, Master's Thesis, University of Larbi Tebessi - Tebessa, Faculty of Humanities and Social Sciences, 2016.

3- Gregory W. Pedlow , The Evolution of NATO Strategy 1949-1969, NATO International Staff Central Archives , London, 1997.

4- Jay Heale,Poland, New York, Benchmark Books,Marshall Cavendish,2005.

5- Timothy Garton Ash, The Polish Revolution: Solidarity, Granta Books

London, 1991.

6- Dennis MacShane ,Solidarity Poland’s Independent Trade Union Spokesman Publisher, Nottingham, 1980.

7- The USSR and Poland ,the West", Background Paper, House of Commons Library, 5 December 1980.

8- Neal Ascherson ,The Polish August, The Self-Limiting Revolution ,Viking Press ,New York ,1982.

9- Helene Sjursen ,Western Policy-Making in the Polish Crisis (1980-83),Thesis, University of London ,The London School of Economics and Political Science,1997.

10- Pierre Hassner, "The shifting foundation", Foreign Policy, no. 48, Fall, 1982.

11- Regelsberger and Wolfgang Wessels , European Political Cooperation in the 1980, a Common Foreign Policy, for Western EuroMpe, Nijhoff, London, 1988.

12- Piotr Długołęcki , The Polish Crisis 1980–1982 from the Western Perspective , Polski Instytut Spraw Międzynarodowych, Warszawa,2022.

13- Richard Portes , The Polish Crisis, Western Economic Policy Options,Royal Institute of International Affairs,London,1982.

14- Vojtech Mastny ,The Soviet Non-Invasion of Poland in 1980-1981 and the End of the Cold War, Europe-Asia Studies ,Washington ,1999.

15- International Herald Tribune ,France ,29.6.1983.

Corresponding author:

16- Financial Times, London, 3 November 1983.

17- Idesbald Goddeeris , Solidarity with Solidarity Western European Trade Unions and the Polish Crisis, 1980–1982, Lexington Books, Maryland,2010.

18- Peter Byrd, British Foreign Policy under Thatcher, New York, St. Martin's Press, 1988.

19- Christopher Hill, "Reagan and Thatcher, The Sentimental Alliance", World Outlook, Dartmouth College, Winter 1986.

20- Ban Thamer Ibrahim, The European Common Market 1949-1964, Master's Thesis (unpublished), University of Baghdad, College of Education for Girls, 2006.

21-Bruno Racine, "La France et les FNI" ,Politigue Etrangere,,France, no. 1, 1988,pp. 79-91.

Corresponding author: